العيوب الموجبة للفسخ في المبيع عند السيد اليزدي (قدس سره)

م.د. سحر كاظم عبد الزهرة

جامعة الكوفة /كلية التربية الأساسية

المقدمة

يعد عقد البيع من أهم العقود في مجال المعاملات اليومية للإنسان ونظراً لأهميته القصوى جاء البحث ليتطرق إلى العيب في المبيع وذلك لسعة انتشاره وازدياد مشكلة ظهور العيوب في المعاملات وكيفية إسقاطها للالتزام بعقد البيع إذا ظهرت ، ويعزو البعض ذلك إلى تعقيدات الحياة العصرية وتطور أساليب الغش والاحتيال في المجالات المتعددة .

والسيد محمد كاظم اليزدي (قده) الذي تغدو اليوم مصنفاته الفقهية على مستوى المتون أو في كتاباته في البحث الاستدلالي مرجعاً أساسياً تدور عليه رحي البحث الخارج في حوزات النجف الأشرف وغيرها لمن جاء من بعده من الفقهاء فأصبح كتابه العروة الوثقى مداراً للبحث الخارج ومحطاً لأنظار المجتهدين، لذا تم اختيار هذه الجزئية من البحث المتعلقة باختيار المسائل الأساسية بالعيب في المبيع بعرض موقف السيد اليزدي (قده) منها، فانطوت خطة البحث على ثلاثة محاور : مسبوقة بمطلب تمهيدي تناول (تعريف العيب

في الفقه والقانون) مع بيان الجانب التجديدي والمحور الأول : شروط الالتزام في العيب.

بيان تأثير العيب على قيمة المبيع سلباً وقدم العيب و خفاؤه وعدم علم المشتري به .

المحور الثاني : أحكام العيب وجاء البحث بهذا الجانب في الأحكام المتعلقة بالعيب في

المبيع كإعلام البائع بالعيب وحق المشتري بالرجوع على البائع مع عرض ملخص عن

نظرية التقادم وأثرها على الحق .

المحور الثالث : مسقطات خيار العيب فتناول البحث مسقطات المسؤولية عن العيب

كهلاك المبيع المعيب و ظهور عيب جديد في المبيع بعد التسليم وتصرف المشتري في

المبيع المعيب وتحول المبيع المعيب إلى شيء آخر .

تمهيد: (تعريف بالسيد اليزدي قدس سره)

هو السيد محمد كاظم بن السيد عبد العظيم اليزدي الطباطبائي^١ ولد السيد في مدينة
(يزد) عام (١٢٤٧ - ١٣٣٧هـ).

ودرس المقدمات على يد علمائها وهاجر إلى النجف الأشرف (عام: ١٢٨١هـ)
وتتلمذ على أشهر علماء عصره منهم الشيخ مهدي كاشف الغطاء (ت: ١٢٨٩هـ) والشيخ
راضي النجفي والسيد محمد حسن الشيرازي، ونال درجة الاجتهاد والفتيا واستقل بالدرس
والبحث فتخرج عليه المئات من العلماء والمجتهدين وتقلد زعامة الحوزات العلمية في
العراق وإيران وشملت مرجعيته أغلب الأقطار الإسلامية، وله من التصانيف (العروة
الوثقى) الذي يعد اليوم من أهم المتون الفقهية وعليه مدار البحث الفقهي الخارج وشرح
عشرات الشروح لمراجع التقليد (وحاشية على فوائد الأصول) وفي (التعادل والتراجيح)،
(وحاشية على المكاسب) وغيرها. توفى في (٢٨ رجب عام ١٣٣٧هـ)^٢ ودفن بالصحن
الشريف.

المحور الأول: تعريف العيب .

أولاً : لغة : من عاب المتاع عيباً و من باب سار فهو عائب ، وعابه صاحبه فهو معيب ومعيوب يتعدى ولا يتعدى ، والاسم المعاب وعيبه بالتشديد مبالغة ونسبة إلى العيب ، واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب (٣).

ثانياً : اصطلاحاً :

حقيقته الخروج عن المجرى الطبيعي لزيادة أو نقصان موجب لنقص المالية (٤) و هذا الضابط مجمع عليه (٥).

فإذا عرفنا معنى العيب في اللغة والاصطلاح الفقهي ،نأتي لتعريفه عند السيد اليزدي(قده) .

ففي معرض نقده لتعريفات الفقهاء للعيب واختلافهم في توصيف مفهومه قال اليزدي (قده) : (التحقيق أن المدار في العيب المعلق عليه الحكم في المقام هو العرفي والظاهر أن المعيار عندهم هو النقص الموجب لنقصان المالية سواء كان بزيادة عينية أو وصفية أو نقصان كذلك والمراد من الوصف أعم من الاعتباري ككون المزرعة ثقيلة الخراج ونحو ذلك من الأوصاف الاعتبارية وإن شئت فقل انه الخروج عن مقتضى الطبيعة الأولية أو الثانوية بما يوجب منقصته فيه توجب نقصان القيمة وعلى هذا فقد يكون العيب بالبقاء على مقتضى الخلقة الأصلية والطبيعة الأولية كعدم الختان ونحوه ثم لا يخفى ان العيب

في مقام المالية غير العيب في حد نفسه فقد يكون الشيء عيبا في حد نفسه ولا يكون عيبا في مقام المالية كزيادة الثالول أو نحوه أو نقصان عضو لا يكون موجبا للنقص المالية لعدم توقف الغرض المطلوب من ذلك المال على ذلك الشيء ومثله لا يكون موجبا للخيار لان الأدلة منصرفه إلى ما يكون عيبا في مقام المالية (٤)

هذا التعريف في اغلب المؤلفات الفقهية (٧)، لذا يمكن القول بتبنيه له.

مناقشة وتقويم :

يمكن مناقشة تعريف السيد اليزدي (قده) : بان الرجوع إلى العرف والعقلاء في تحديد العيب يواجه مشاكل عملية كثيرة ، فمثلا توجد أنواع من العيوب لا يستطيع تشخيصها العرف العام ، بل لابد من الرجوع إلى العرف الخاص ، كما هو الحال في العيب في لوحة رسم نادرة مثلا ، فلربما يعده الإنسان العادي عديم التأثير ، بينما صاحب الاختصاص يعده عظيم التأثير

(١) إن هذا التعريف يقتصر على ما خلقه الله سبحانه من الطبائع دون صنائع المخلوقات (٨) ، فالحصان الأعرج معيب لمخالفته الفطرة السليمة ، بينما الدار الذي جميع غرفه لا تسع الا فردا واحدا ، يعد في نظر العرف معيبا ، رغم عدم وجود فطرة سليمة للدار ليقاس عليها.

(٢) إن مقتضى الطبيعة الأولية للفطرة السليمة ، ربما يكون عيبا عرفيا ، مثل عدم الختان في العبد المسلم^(٩).

(٣) إن المراد بالعيب هو العيب في مقام المعاملة والبيع ، لا العيب في الموجود بما هو موجود^(١٠) فالأسنان الزائدة في فم الخروف المعد للذبح لا يعد عيبا عرفيا ، لأنه لا ينقص من قيمته المالية ، بينما يعد عيبا حسب التعريف أعلاه.

(٤) إن هذا التعريف يحصر العيب في الأوصاف الذاتية الخلقية ولا يشمل الأوصاف العرضية^(١١) ، فمثلا لا يعد العبد السارق معيبا.

فيتحصل لنا مما سبق أن تعريف اليزدي (قده) للعيب

(١) ينسجم مع عقود البيع الحديثة ، إذ أن تعريف الفطرة السليمة يلائم عقود البيع القديمة.

(٢) يشمل الأوصاف الذاتية والعرضية.

(٣) خال من نقاط الاعتراض الكثيرة ، مقارنة بتعريف الفطرة السليمة

المحور الثاني: شروط تحقق المسؤولية عن العيب

لم تظهر هذه الشروط بشكل مستقل عند السيد اليزدي (قده) ، ولكن يمكن من خلال

كلماته استخراج تلك الشروط لمقارنتها ، وستبحث ضمن أربع مطالب وكلاتي :-

أولاً : تأثير العيب : إن السيد اليزدي(قده) يشترط تأثير العيب على مالية المبيع ، وذلك من خلال ما مر في تعريفه للعيب ، والتأثير على مالية المبيع ، يشمل التأثير على قيمة المبيع وعلى نفعه.(١٢)

ثانياً : قدم العيب

يرى السيد(قده) إن سبب خيار العيب هو العيب السابق على عقد البيع (١٣) ، لكنه يضيف أن العيب الحادث بعد العقد وقبل القبض هو كالعيب الموجود قبل العقد في كونه سبباً مستقلاً للخيار(١٤).

ثالثاً : خفاء العيب

ليعلم أولاً أن منهم من عبر بوجوب الإعلام ومنهم من عبر بحرمة ترك الإظهار والظاهر رجوعهما إلى واحد وان المراد من وجوب الإعلام الوجوب التبعية من جهة حرمة ترك الإظهار لا الوجوب الأصلي لأن الذي يظهر من استدلالاتهم أن المدرك منحصر في صدق الغش فلا يكون وجوب الإعلام إلا من باب كون تركه غشاً حراماً ثم إن التحقيق عدم حرمة ترك الإظهار بما هو ترك من غير فرق بين العيب الجلي والخفي بل الأمر في الأول ظاهر جلي و يمكن أن لا يكون محلاً للخلاف أصلاً خصوصاً بملاحظة ما يظهر من بعض الأخبار والعلماء في باب الغش أن المحرم منه ما يخفى وان الغش بما لا يخفى غير حرام ففي المقام بالأولى ، وبالجملة لا ينبغي الإشكال في عدم وجوب

الإعلام في العيب الجلي وأما الخفي فالحق انه كذلك لمنع صدق الغش على مجرد الترك لأن الظاهر المتبادر منه غير ذلك وان كان الظاهر انه ترك بمحض النصح حيث قال غشه لم يمحصه النصح أو أظهر له خلاف ما أضمر لان المراد منه الترك عند السؤال أو هو من باب بيان مقولة المعنى وفي مقام الإجمال وعلى فرض كونه مخالفا فلا ريب إن العرف مقدم ومن المعلوم أنه فيه أخص من ذلك بل هو أمر وجودي كتلبيس الأمر على الغير ونحوه ، من أن كتمان العيب الخفي غش إن أراد من الكتمان مجرد عدم الإظهار كما هو الظاهر منه حيث تمسك بقول أهل اللغة انه خلاف النصح (١٥) فلم نجد أن السيد اليزدي(قده) يفرق بين العيب الخفي والعيب الظاهر ، وليس لديه معياراً لبذل عناية الرجل العادي.

مناقشة السيد اليزدي (قده) بما يلي :-

إن العيب الظاهر بمثابة بيان البائع بأن المبيع فيه عيب فلا يشمل الخيار . وقد يجيب (قده) أن العيب الظاهر يختلف عن البيان ، فالمشتري قد يغفل عن العيب الظاهر ولكن ذلك لا يسقط حقه بخيار العيب ، بينما يعد المشتري قابلاً بالعيب ومسقطاً لخياره مع تصريح وبيان البائع لعيوب المبيع.

لذا نجد أن رأي السيد اليزدي يساعد على نشر الثقة والاطمئنان بين البائع والمشتري.

رابعاً : عدم علم المشتري بالعيب

يشترط (قده) لتحقق خيار العيب عدم علم المشتري بالعيب حال العقد^(١٦) ، فعليه لو علم المشتري بالعيب بعد العقد وقبل التسليم ، فان هذا لا يسقط خياره ، بل له الرجوع الى البائع في أي وقت شاء قبل التسليم او بعده.

ولنا أن نقول إن علم المشتري بالعيب بعد العقد وقبل التسليم ، مع عدم رجوعه على البائع خلال مدة معقولة ، يعد قرينة على رضاه المشتري بالعيب وإسقاطه للخيار.

المحور الثالث : أحكام المسؤولية عن العيب

نتناول في هذا المحور الأحكام المترتبة على تحقق شروط المسؤولية عن العيب ، والتي تشمل إعلام البائع بالعيب ، وحق المشتري في الرجوع على البائع ، وتقادم حق المشتري في الرجوع على البائع.

أولاً : إعلام البائع بالعيب

لا يرى السيد (قده) وجوب مبادرة المشتري إلى إعلام البائع بالعيب ، فللمشتري بعد كشفه للعيب ان يطلب حقه في خيار العيب متى شاء ، واستدل (قده) على ذلك بإطلاق الروايات الدالة على خيار العيب^(١٧) ، كصريح مرسله جميل ، عن أحدهما (عليهما السلام) :
في الرجل يشتري الثوب أو المتاع ، فيجد فيه عيباً . فقال : « إن كان الشئ قائماً بعينه رده على صاحبه ، وأخذ الثمن ، وإن كان الثوب قد قطع أو خيط أو صبغ ، يرجع

بنقصان العيب «^(١٨) وغيرها من الروايات التي لم تقيد المشتري بوجوب المبادرة الى اعلام البائع بالعيب عند كشفه.

ويمكن مناقشته بما يلي:-

(١) صحيح أن الروايات مطلقة ، ولكنها غير ناظرة الى مدة تقديم الخيار بل تركت تحديده الى العرف ، فالإطلاق في مقام بيان اصل الخيار ^(١٩).

(٢) ان السيرة العقلانية جرت على ان يرجع المشتري على البائع بخيار العيب خلال مدة معقولة ، فلا يمكن تأخيره الى عشرين عاما مثلا ، وإلا عد راضيا بالعيب ، فلو كان الامام المعصوم (ع) يريد تغيير هذه السيرة العقلانية ، فانه لا يكتفي برواية او بروايتين للردع عنها ، (فهذا المقدار من الردع لا يكفي بعد استحكام السيرة وقوتها ، فان قوة الردع لا بد وان تتناسب وقوة المردوع) ^(٢٠).

ثانيا: حق المشتري في الرجوع على البائع

يذهب (قده) إلى أن تأخير الأخذ بمقتضى الخيار لا يعد من المسقطات ^(٢١) ، أي ان المشتري اذا اكتشف العيب فله متى شاء ان يرجع على البائع بالخيار.

ولقد ناقشنا هذا الرأي لليزدي (قده) في مسألة إعلام البائع بالعيب.

المحور الرابع : مسقطات المسؤولية عن العيب

توسع اليزدي(قده) في بيان هذه المسقطات وقسمها إلى عدة أنواع ، وهي :-

أولاً: - مسقطات خيار العيب :-

أ- الإسقاط باللفظ.^{٢٢}

ب- التصرف بالمبيع.^{٢٣}

ج- تلف العين أو ما بحكمه.^{٢٤}

د- حدوث عيب عند المشتري.^{٢٥}

ثانياً :- مسقطات الارش دون الرد في موردين :

أ . اذا اشترى ربويا بجنسه^{٢٦}

ب . لو لم يوجب العيب نقصا في القيمة .^{٢٧}

ثالثاً :- مسقطات الارش والرد :-

هـ - علم المشتري بالعيوب قبل العقد.^{٢٨}

و- التبيري من العيوب (^{٢٩}).

المحور الخامس: هلاك المبيع المعيب او ظهور عيب جديد ويبحث من عدة جوانب

أولاً : قبل القبض

إن كون العين قبل القبض في عهدة البائع و تلف الكل أو البعض أو الوصف في يده

بعد البيع بمنزلة حدوث أحد هذه الأمور قبل العقد فكما أن التلف حين العقد موجب

لبطلانه وتلف بعضه موجب للبطلان في ذلك البعض وثبوت العيب حينه موجب للخيار

فكذلك التلف بعد العقد قبل القبض وكذا حدوث العيب بعده قبل القبض وهكذا فقد سائر الأوصاف فكما أن فقد الوصف الشروط حين العقد موجب للخيار فكذا فقده بعده قبل القبض وكذا الكلام بالنسبة إلى التلف في زمن الخيار أو فوات الوصف فيه (٣٠). ويمكن مناقشته بما يلي :-

١- ان السيد (قده) لم يفرق فيما اذا كان الهلاك نتيجة العيب القديم أم بسبب أجنبي أم بفعل المشتري.

٢. اذا كان الهلاك بسبب العيب القديم ، فمن حق المشتري الرجوع على البائع بكل الثمن ، لا مجرد الرجوع بالارش ، وهذا يؤكد ما اشرنا إليه سابقا ، في المطلب الثاني من المبحث الثاني ، من ان اليزدي يرجح مصلحة البائع على مصلحة المشتري.

ثانيا : بعد القبض (ظهور عيب جديد في المبيع بعد التسليم)

إذا حدث العيب بعد العقد وقبل القبض كان للمشتري رده وفي الأرش تردد ولو قبض بعضه ثم حدث في الباقي حدث كان الحكم كذلك فيما لم يقبض وأما ما يحدث في الحيوان بعد القبض وقبل انقضاء الخيار لا يمنع الرد في الثلاثة وظاهر العبارة مطابق لما نسب إليه لكن ظاهر كلامه إنما هو في المبيع الصحيح حين العقد والظاهر أن حكم العيب الحادث في المبيع المعيب أيضا كذلك لا يجوز الرد بهذا العيب الحادث وإنما له الرد بخيار الثلاثة في الثلاثة ليكون ضمان العيب على البائع ، أن لا يقول بجواز الرد في

العيوب الحادث قبل القبض أيضا مع أنه صرح فيه بجواز الرد في هذه العبارة وفي باب التسليم أيضا والحال ان العيب الحادث قبل القبض أولى بعدم الموجبية للرد فان دليل كون الضمان قبل القبض على البايع مختص بظاهره بالتلف بخلاف دليل الضمان في زمن الخيار فإنه شامل للنقص أيضا حيث إن في جملة من الأخبار أن ضمانه أو حدثه على البايع حسبما عرفت وكيف كان فالتحقيق ما عرفت من إيجاب العيب الحادث للرد والأرش كالعيب الموجود حين العقد من غير فرق بين كون المبيع صحيحا حينه أو معيبا وان في الثاني يثبت الخيار من الجهتين بل في زمان خيار الحيوان (٣١)

لقد قسم اليزدي(قده) تبعا للشيخ الانصاري ، ظهور العيب عند المشتري بعد القبض الى :-

(١) ان يحدث العيب في زمان خيار آخر للمشتري مثل خيار الشرط او خيار المجلس.

(٢) ان يحدث العيب بعد انقضاء خيارات المشتري الأخرى.

حيث يرى ان هذا العيب يمنع من الرد ويتعين الارش عن العيب القديم (٣٢)، ولم يفصل في سبب هذا العيب ، من كونه بسبب أجنبي ام من فعل المشتري.

ثالثا : تصرف المشتري في المبيع المعيب

قال السيد اليزدي (قده) : التصرف غير مسقط لهذا الخيار خصوصا إذا كان بغير المغير للعين أو المتلف لها وخصوصا إذا كان قبل ظهور هذه الأمور وان قلنا إن التصرف

في سائر المقامات مسقط ولو كان قبل حدوث الخيار وأما إذا قلنا باختصاص التصرف المسقط بها إذا كان في زمان ثبوت الخيار فعلا فلا ينبغي الإشكال في عدم مسقطية التصرف قبل الظهور ، وقد قسم تصرف المشتري بالمبيع الى عدة أقسام ، أهمها هي :

(١) التصرف المغير للعين تغييراً حقيقياً خارجياً ، مثل تقطيع الثوب ، وهنا يسقط

الخيار ويمتنع الرد ويتعين الارش فقط ، لان العين تغيرت عن حالتها الأولى.

(٢) التصرف المغير للعين تغييراً حكماً من دون التغيير الخارجي ، مثل تأجير العين المعيبة ، وهنا يسقط الخيار ويمتنع الرد ، لعدم بقاء العين على ما كانت عليه ، فان العين أصبحت مسلوقة المنافع وبعقد لازم لا يمكن الرجوع فيه ، فيتعين الارش ، وينطبق الحكم نفسه على بيع العين .

(٣) التصرف الذي لا يوجب التغيير خارجاً ولا حكماً ، مثل الهبة الجائزة والبيع غير اللازم ، وهنا لا يسقط الخيار ، لان المشتري يتمكن من إرجاع العين الى البائع عند الرجوع في الهبة مثلاً.

(٤) التصرف الذي يدل على ان المشتري اسقط الخيار رغم عدم التغيير الخارجي ، فلمشتري إسقاط حقه في الخيار بالفعل او القول (٣٣).

ويمكن مناقشة السيد الزدي (قده) بما يلي :-

انه لم يفرق بين حالة اطلاع المشتري على العيب أو عدم اطلاعه قبل التصرف ، ويمكن أن يجيب الزدي ، انه لم يشر إلى حالة تصرف المشتري بالعيوب بعد اطلاعه على العيب صراحة ، لان هذه الحالة تدخل في القسم الرابع من التصرف ، حيث ذكر ان للمشتري إسقاط خياره بالفعل أو القول.

رابعا : تحول المبيع المعيب الى شيء آخر

لم يتطرق السيد الزدي (قده) الى هذه المسألة ، ربما اكتفى بما ذكره في مسألة تصرف المشتري بالمبيع المعيب السابقة.

ويبدو أنه السيد (قده) أعرض عن ذكرها خاصة مع ندرة تحول المبيع الى شيء آخر بسبب أجنبي.

خامسا: زوال العيب الذي كان لاحقا بالمبيع

لو كان المبيع معيبا عند البايع ثم اقبضه وقد زال عيبه فلا رد لعدم موجبه العيب وسبق العيب لا يوجب خيارا كما لو سبق على العقد ثم زال قبله بل مهما زال العيب قبل العلم أو بعده قبل الرد سقط حق الرد النهى ووجه الإيماء إلى الثاني أن قوله وسبق العيب لا يوجب خيارا (الخ) ظاهر في أن العلة في الخيار هو ظهور العيب ومعه فالشك في زواله قبل العلم يرجع إلى الشك في تحقق موضوع الخيار والأصل عدمه لان أصالة عدم زوال العيب إلى حال العلم لا يثبت تحقق العلم بالعيوب الفعلي الذي هو الموضوع (٣٤) في

الفقه الإسلامي، خاصة في مجال عقود البيع (المبيع)، تُعتبر العيوب الموجبة للفسخ من المسائل المهمة التي تحفظ حقوق المشتري والبائع. والفسخ هو إبطال العقد بسبب وجود عيب يمنع تحقيق الغرض منه.

الخاتمة

العيوب الموجبة للفسخ في المبيع تحفظ التوازن العقدي بين الطرفين، وتضمن العدالة في المعاملات وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وللمشتري الخيار بين الفسخ أو الأرش حسب ما يراه مناسباً، مع مراعاة شروط العيب الموجب للفسخ، ونورد أهم النتائج التي توصلنا إليها :

١- حق المشتري في الفسخ أو الأرش :

فالفسخ (إبطال العقد): وللمشتري الحق في فسخ العقد واسترداد الثمن إذا كان العيب مخفياً أو جوهرياً ويؤثر على القيمة أو المنفعة.

- الأرش (التخفيض في الثمن): إذا اختار المشتري الإبقاء على المبيع مع وجود العيب، فله الحق في المطالبة بتخفيض الثمن (الأرش) بما يعادل نقص القيمة بسبب العيب.

٢. شروط العيب الموجب للفسخ :

- أن يكون العيب مخفياً (غير معلوم للمشتري وقت العقد).

- أن يكون العيب جوهرياً (يقلل من قيمة المبيع أو منفعته).
- أن لا يكون المشتري قد قبل بالعيب صراحة أو ضمناً.

٣. آثار الفسخ:

- انفساخ العقد: يعود المبيع إلى البائع، ويرد الثمن إلى المشتري.
- ضمان البائع: يتحمل البائع تبعة العيب إذا كان موجوداً قبل التسليم.
- إمكانية التعويض: إذا ترتب على العيب ضرر زائد، قد يكون للمشتري حق المطالبة بالتعويض.

٤. العيوب التي لا توجب الفسخ :

- العيوب اليسيرة التي لا تؤثر على المنفعة الأساسية.
- العيوب التي كان المشتري يعلم بها وقت العقد.

الهوامش:

(١) ترجم له: الأصفهاني: أحسن الوديعة-١/١٨٨، الأمين: أعيان الشيعة- ٢٠٦/٤٦، حرز الدين: معارف الرجال-٢/٣٢٦، محبوبية: ماضي النجف -١/١٣٩. الزر كلي: الأعلام، كحالة: معجم المؤلفين-١١/١٥٦، وغيرهم .

(٢) الفتلاوي: مشاهير المدفونين في الصحن العلوي - ص ٣٣٠ .

- (٣) الجوهري: الصحاح : ١ / ١٩٠ مادة « عيب » ، الفيومي: المصباح المنير : ٢ / ٤٣٩ مادة « عاب » ، (القاموس المحيط : ١ / ١٣٢)
- (٤) العاملي: مفتاح الكرامة - ١٤ / ٣٥٠.٣٤٩
- (٥) مجمع الفائدة والبرهان : ٨ / ٤٢٤ . رياض المسائل : ٨ / ٢٥٧ . وسائل الشيعة : ب ١ من أبواب أحكام العيوب ح ١ ، ١٢ / ٤١٠ . تذكرة الفقهاء : ١١ / ١٨٩ . إرشاد الأذهان : ١ / ٣٧٦ تبصرة المتعلمين : ٩١ . مجمع الفائدة والبرهان : ٨ / ٤٢٢ . شرائع الإسلام : ٢ / ٣٦ . المختصر النافع : ١٢٥ . تحرير الأحكام : ٢ / ٣٦٥ . الدروس الشرعية : ٣ / ٢٨١ . اللمعة الدمشقية : ١٢٨ . الروضة البهية : ٣ / ٤٧٣ . جامع المقاصد : ٤ / ٣٢٣ . الدروس الشرعية : ٣ / ٢٨١ .
- ^٦ اليزدي : حاشية المكاسب ٢ / ٩٦ .
- ^٧ - اسعد دياب ، ضمان عيوب المبيع الخفية ص ٣١ .
- ^٨ - الغروي : الميرزا علي ، التنقيح في شرح المكاسب تقريراً لأبحاث السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي ، ٣٩ / ٣١٠ .
- ^٩ - م . ن ، ٣٩ / ٣٠٧ .
- ^{١٠} - م . ن ، ٣٩ / ٣١٣ .
- ^{١١} - م . ن ، ٣٩ / ٣١٣ .
- ^{١٢} . السيد اليزدي : حاشية المكاسب ٢ / ٢٢٣ .
- ^{١٣} - المصدر السابق ٢ / ٧٧ .
- ^{١٤} - م . ن ٢ / ٧٩ .
- ^{١٥} . السيد اليزدي : حاشية المكاسب - ٢ / ٩٠ .
- ^{١٦} - م . ن : ٢ / ١٦٦ .
- ^{١٧} - م . ن : ٣ / ١٧٤ .
- ^{١٨} . الكليني : الكافي ٥ : ٢٠٧ / ٢ ، الصدوق : من لا يحضره الفقيه ٣ : ١٣٦ / ٥٩٢ ، الطوسي : تهذيب الأحكام ٧ : ٦٠ / ٢٥٨ ، العاملي : وسائل الشيعة ١٨ : ٣٠ ، كتاب التجارة ، أبواب الخيار ، الباب ١٦ ، الحديث ٣ .
- ^{١٩} - الروحاني محمد صادق ، منهاج الفقاهة ، ٦ / ١٤٣ .
- ^{٢٠} - الايرواني ، دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي ، ٢ / ١٩٥ .

- ٢١ - الغروي ، مصدر سابق ، ٢٤٤-٢٤٥ .
- ٢٢ . اليزدي : حاشية المكاسب ٩٩/٣ .
- ٢٣ . م.ن : ١٠٠/٣ .
- ٢٤ . م.ن : ١٠٢ /٣ .
- ٢٥ . م.ن ١١٨/٣ .
- ٢٦ . م.ن ١٥١/٣ .
- ٢٧ . م.ن ١٥٨/٣ .
- ٢٨ . م.ن ١٥٩/٣ .
- ٢٩ - م.ن : ١٦٠/٣ .
- ٣٠ - اليزدي : حاشية المكاسب . ٩٧/٢ .
- ٣١ - اليزدي : حاشية المكاسب . ٧٧/٢ .
- ٣٢ - الغروي ، مصدر سابق ، ص ١٧٧ .
- ٣٣ - اليزدي : حاشية المكاسب ١٠٠/٢ .
- ٣٤ . اليزدي : حاشية المكاسب . ٩٤/٢ .

مصادر البحث

- اسعد دياب :
- ١- ضمان عيوب المبيع الخفية ، الطبعة الثالثة ، دار اقرأ ، بيروت ، ١٩٨٣ .
- الاردبيلي :
- ٢- مجمع الفائدة والبرهان ، ، تحقيق : الحاج آغا مجتبی العراقي ، الشيخ علي پناه الاشتهاردی ، الحاج آغا حسين اليزدي الأصفهاني .
- الايرواني محمد باقر :
- ٣- دروس تمهيدية في الفقه الاستدلالي ، مؤسسة الفقه للطباعة والنشر ، قم ، ١٤١٨ هـ .
- التوحيدى الميرزا محمد علي :

- ٤- مصباح الفقاهة في المعاملات ، تقريراً لأبحاث السيد الخوئي ، الطبعة الثانية.
- الجوهرى محمد بن إسماعيل:
- ٥ — الصحاح: تحقيق : أحمد عبد الغفور العطار الطبعة : الرابعة سنة الطبع : ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.
- الروحاني محمد صادق الحسيني:
- ٦- منهاج الفقاهة: ، الطبعة الرابعة ، المطبعة العلمية ، ١٤١٨ هـ.
- ٧ — فقه الصادق: ، الطبعة : الثالثة سنة الطبع : ١٤١٢ المطبعة : العلمية مؤسسة دار الكتاب - قم .
- الشهيد الأول:
- ٨ ————— اللمعة الدمشقية ، ، الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١١ قم.
- الشهيد الثاني :
- ٩- الروضة البهية ، ، تحقيق : السيد محمد كلانتر الطبعة : الأولى - الثانية.
- الصدر :
- ١٠ ————— الدروس الشرعية ، تحقيق وتعليق : الشيخ محمد باقر الخالصي الطبعة الأولى سنة الطبع : ١٤١٩.
- الصدوق :
- ١١ — من لا يحضره الفقيه : ، تحقيق تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري الطبعة : الثانية.
- الطوسي محمد بن جعفر:
- ١٢- التهذيب ، تصحيح وتعليق ، علي أكبر الغفاري الطبعة الثانية.
- ابن عابدين محمد أمين .
- ١٣ ————— حاشية رد المحتار على الدر المختار : ، ، دار الفكر ، بيروت - لبنان، ١٩٩٥.

• العاملي :

- ١٤ — مفتاح الكرامة : ، تحقيق وتعليق : الشيخ محمد باقر الخالصي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٩ الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.
- ١٥ — الوسائل ، تحقيق : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث الطبعة الثانية. سنة الطبع : ١٤١٤ المطبعة : مهر - قم الناشر : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث بقم المشرفة.

• العلامة الحلي:

- ١٦ — إرشاد الأذهان ، تحقيق : الشيخ فارس حسون الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٠
- ١٧ — تبصرة المتعلمين ، تقديم : الشيخ حسين الأعلمي / تحقيق : السيد أحمد الحسيني ، الشيخ هادي اليوسفي
- ١٨ — تحرير الأحكام ، تحقيق : الشيخ إبراهيم البهاري / إشراف : جعفر السبحاني الطبعة الأولى.
- ١٩ — تذكرة الفقهاء ، تحقيق وتعليق : الشيخ محمد باقر الخالصي الطبعة : الأولى سنة الطبع : ١٤١٩.

• الغروي: الشيخ ميرزا علي

- ٢٠- التنقيح في شرح المكاسب ، تقريراً لأبحاث السيد أبي القاسم الموسوي الخوئي ، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي ، إيران ، ٢٠٠٥.
- الفضلي: جعفر.

٢١- الوجيز في العقود المدنية: ، الطبعة الثانية ، عمان ، ١٩٩٧.

• الفيروز آبادي :

٢٢ — القاموس المحيط ، ، تحقيق : الحاج آغا مجتبي العراقي ، الشيخ علي پناه
الاشتهاردي ، الحاج آغا حسين اليزدي الأصفهاني الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرف دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• الفيومي :

٢٣- المصباح المنير ، الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

• الكركي المحقق :

٢٤ — جامع المقاصد ، ، تحقيق : مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث الطبعة
الأولى.

• الكليني محمد بن يعقوب :

٢٥ — الكافي: تحقيق : تصحيح وتعليق : علي أكبر الغفاري الطبعة : الخامسة سنة
الطبع : ١٣٦٣ ش المطبعة : حيدري الناشر : دار الكتب الإسلامية - طهران

• المحقق الحلي :

٢٦ — شرائع الإسلام ، ، تحقيق : مع تعليقات : السيد صادق الشيرازي الطبعة :
الثانية.

٢٧- المختصر النافع ، الطبعة : الثانية - الثالثة سنة الطبع : ١٤٠٢ - ١٤١٠

• اليزدي :

٢٨ — حاشية المكاسب ، سنة الطبع : ١٣٧٨ الناشر : مؤسسة إسماعيليان للطباعة
والنشر والتوزيع - قم - إيران طبعة حجرية.